يبعث السعوديون والمصريون بإشارات إلى إدارة أوباما مفادها أنهم سيمضون في طريقهم المنفصل إذا كانوا لا يستطيعون الاعتماد على أميركا.
دينيس روس- «لوس أنجليس تايمز»

اختبار أوباما المقبل ... طمأنة السعوديين

Dennis Ross * - Los Angeles Times

يرى السعوديون وجود محاولة إيرانية لقلب ميزان القوى في المنطقة لمصلحة طهران بشكل كبير، سواء عن طريق قتل المسلمين السنّة في سورية أو حشد الميليشيات الإسلامية الشيعية في العراق أو توفير الأسلحة للمتمردين الحوثيين في اليمن أو إثارة الاضطرابات بين الشيعة السعوديين.

سيزور الرئيس أوباما المملكة العربية السعودية هذا الأسبوع، واستناداً إلى ما أسمعه من كبار الشخصيات السعودية، فإن استقباله سيكون خشناً، فنادراً ما كان السعوديون أكثر شكاً تجاه الولايات المتحدة مما هم الآن، وإذا كان للرئيس الأميركي أن يؤثر في التصرفات السعودية، فمن المهم بالنسبة إليه أن يفهم الأسباب.

يعتقد السعوديون، بصفة أساسية، أن أصدقاء أميركا ومصالحها معرضون للخطر، وأن ردود الأفعال الأميركية تراوحت بين اللامبالاة والتوافق، ويرى السعوديون أن إيران تحاول تطويقهم بـ"قوة القدس" التابعة لـ"الحرس الثوري الإسلامي" الإيراني النشيطة في البحرين والعراق وسورية ولبنان واليمن، ومنطقتهم الشرقية، كما يرى السعوديون وجود محاولة إيرانية لقلب ميزان القوى في المنطقة لمصلحة طهران بشكل كبير، سواء عن طريق قتل المسلمين السنّة في سورية أو حشد الميليشيات الإسلامية الشيعية في العراق أو توفير الأسلحة للمتمردين الحوثيين في اليمن أو إثارة الاضطرابات بين الشيعة السعوديين.

وعلى عكس الإسرائيليين، الذين يرون أن البرنامج النووي الإيراني يمثل تهديداً وجودياً، ينظر السعوديون إلى تطويق الإيرانيين لهم من منطلق وجودي، وعلى غرار الإسرائيليين، فإنّهم مقتنعون بأنّ إيران عازمة على الحصول على أسلحة نووية لكنهم يعتبرون الأمر أداةً في مسعاها للهيمنة الإقليمية.

وسواء كان ذلك عادلاً أم لا، يعتقد القادة السعوديون أنّ الولايات المتحدة تسعى إلى الوئام مع إيران وتغضّ الطرف عن المشاكل التي تثيرها طهران في المنطقة، وهم يرون أنّ الإيرانيين يستخدمون مفاوضات البرنامج النووي لكسب الوقت، ويخشون من أن الولايات المتحدة تسعى بقوة إلى التوصل إلى اتفاق، وتجنب الصراع مع إيران لدرجة أنها ترفض التنافس مع الإيرانيين في المنطقة أو دعم أصدقاء الولايات المتحدة عند قيام هؤلاء [بالتصدي للإيرانيين]. إن تردّد الولايات المتحدة في سورية، وبشكل خاص عدم الرغبة في القيام بعمل عسكري رغم وضع الرئيس الأميركي "خطاً أحمر" بشأن الأسلحة الكيميائية، قد فعل الكثير لتغذية هذا الانطباع.

وللأسف، فإن وجهة نظر السعوديين للسياسة الأميركية تجاه مصر تزيد من شعورهم بالانزعاج، فهم يرون أن الجيش المصري منخرط في صراع حياة أو موت مع "الإخوان المسلمين" والإرهابيين الجهاديين في سيناء، وهناك تصور بأن "الإخوان" والجهاديين يمثلان أيضاً تهديداً للمملكة العربية السعودية، ومع ذلك تحجب الولايات المتحدة عن مصر مروحيات الأباتشي، وقد لا يروق لهم حجب أي أسلحة عن الجيش المصري، لكن حجب المروحيات، التي هي فعالة كسلاح لمكافحة الإرهاب، يتعذّر فهمه بالنسبة إلى السعوديين. يدفعهم الأمر إلى إثارة التساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تحدّد مصالحها في المنطقة بطريقة تتوافق مع مصالح المملكة العربية السعودية.

ولا يعني أي من ذلك أن السعوديين سوف يبتعدون عن الولايات المتحدة؛ فالقادة السعوديون يعرفون أنها هي وحدها من تستطيع حماية المملكة العربية السعودية ضد التهديدات الخارجية، ومع ذلك، فإن انزعاج السعوديين يمكن أن يفضي بهم إلى انتهاج سياسات مدمرة للمصالح الأميركية، بلّ مصالحهم أيضاً. ومن الأمثلة على ذلك العرض السعودي بدفع ما يتراوح بين 2 و3 مليارات دولار ثمن حزمة أسلحة تسعى مصر إلى الحصول عليها من الروس، وفي الوقت الذي يحتاج فيه بوتين إلى دفع ثمن انتهاكه للأعراف الدولية في شبه جزيرة القرم، ليس هذا الوقت المناسب لتقديم الأموال لشراء الأسلحة الروسية. حتى من وجهة نظر السعوديين، كيف يمكن لهم أن يأملوا في إقناع فلاديمير بوتين بالتكاليف المرتفعة لدعم الرئيس السوري بشار الأسد إذا كانوا سيقومون بدفع ثمن طلب شراء الأسلحة للمصريين؟ ينبغي على أوباما إثارة هذه القضية مع الملك عبدالله. وللأسف، غالباً ما يؤدي انعدام الأمن إلى سياسات التدمير الذاتي، ويبعث السعوديون والمصريون بإشارات إلى إدارة أوباما مفادها أنهم سوف يمضون في طريقهم المنفصل إذا كانوا لا يستطيعون الاعتماد على الولايات المتحدة.

إنّ مجرّد إضافة أوباما للمملكة العربية السعودية على جدول رحلته إنما تشير إلى إدراكه الكامل عمق المشكلة، ولكن نظراً لعمق الشكوك السعودية، فمن غير المرجح أن ينجح الرئيس الأميركي في حال اقتصرت جهوده على تقديم كلمات هدفها إدخال الطمأنينة الى قلوب السعوديين فحسب.

بدلاً من ذلك، يحتاج أوباما إلى التعامل مع المخاوف بشكل مباشر، وقد لا يتطلب ذلكً منه بالضرورة قبول الشكاوى السعودية، لكنه بحاجة إلى إثبات أنّه لا يراوده شك بشأن الإيرانيين، عبر توضيح فكرة أنّ واشنطن تعرف ما تفعله "قوة القدس" والخطوات التي سوف تتخذها الولايات المتحدة لمجابهتها، فاعتراض شحنات الأسلحة الإيرانية السرية مثلاً يظهر أن واشنطن تعني ما تقول.

تخيّلوا التأثير على السعوديين وغيرهم لو أنّ الولايات المتحدة وليس إسرائيل كانت من اعترض سفينة "كلوس سي" هذا الشهر، وهي تحمل أسلحة إيرانية موجهة إلى قطاع غزة. ثمة أمور قليلة من شأنها أن تُثبت بمزيد من الوضوح للسعوديين أن الولايات المتحدة لن تسمح للمفاوضات النووية مع إيران بأن تحول دون مجابهة الإجراءات الإيرانية المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

لا شك أن مصر وسورية موضوعان شائكان، لكن التركيز على الأهداف الاستراتيجية المشتركة للولايات المتحدة [مع هاتين الدولتين] هو نقطة انطلاق: الحؤول دون تحوّل مصر إلى دولة فاشلة، وضمان عدم قدرة الجهاديين على كسب موطئ قدم في مصر أو سورية، ووقف الإبادة الجماعية في سورية.

أما في ما يتعلّق بمصر فقد يعرض الرئيس الأميركي- وبما أن السعودية لا تستطيع أن تشكلّ دوماً رافعة مصر المالية- رفع تجميد توفير الأسلحة الأساسية لمصر في مقابل استخدام السعوديين نفوذهم لدفع الأخيرة إلى إبرام اتفاق مع "صندوق النقد الدولي".

لا شك أنّ أوباما سيخوض مباحثات صعبة في الرياض، ولكنّ إدراكه أنّ مضيفيه يبحثون عن أفعال ملموسة وليس مجرّد كلمات طيّبة هي الخطوة الأولى نحو مباحثات مثمرة وبناءة.

* شغل سابقاً منصب مستشار شؤون الشرق الأوسط للرئيس أوباما.

اقتصاد سياسي تقدمي جديد في وجه الليبرالية الجديدة

David Sainsbury * - Project Syndicate

PROJECT SYNDICATE

تُظهِر النظرة الموضوعية إلى السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة أن أداء النموذج الليبرالي الجديد لم يكن طيباً مقارنة بالسنوات الثلاثين السابقة لتلك الفترة من حيث النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، والعدالة الاجتماعية، ولكن البديل التقدمي الذي يتمتع بالمصداقية لم يتشكل بعد.

في مقال نشرته مجلة "فورين أفيرز" بعنوان "مستقبل التاريخ"، أشار فرانسيس فوكوياما إلى أنه رغم الغضب الواسع النطاق من عمليات إنقاذ وول ستريت، فلم يحدث ارتفاع كبير في تأييد الأحزاب السياسية اليسارية، وقد أرجع فوكوياما هذا- وهو محق في اعتقادي- إلى فشل الأفكار.

لقد كشف السقوط المالي في عام 2008 عن عيوب كبرى في نظرة الليبراليين الجدد إلى الرأسمالية، وتُظهِر النظرة الموضوعية إلى السنوات الخمس والثلاثين الأخيرة أن أداءَ النموذج الليبرالي الجديد لم يكن طيباً مقارنة بالسنوات الثلاثين السابقة لتلك الفترة من حيث النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، والعدالة الاجتماعية، ولكن البديل التقدمي الذي يتمتع بالمصداقية لم يتشكل بعد.

ولكن ما الخطوط العريضة الرئيسة التي ينبغي لنا أن نبحث عنها في هذا البديل؟ أولاً، لابد أن يرتكز الاقتصاد السياسي التقدمي على اعتقاد راسخ في الرأسمالية، أي على نظام اقتصادي، حيث يمتلك القطاع الخاص أغلب الأصول، وحيث تتولى الأسواق إلى حد كبير توجيه الإنتاج وتوزيع الدخل.

ولكن هذا الاقتصاد لابد أن يشمل أيضاً ثلاثة معتقدات تقدمية محدّدة: الدور الحاسم الذي تلعبه المؤسسات؛ وضرورة تدخل الدولة في تصميم هذه المؤسسات من أجل حل المصالح المتضاربة وتوفير السلع العامة؛ والعدالة الاجتماعية باعتبارها مقياساً مهماً للأداء الاقتصادي في أي بلد.

لقد وقع خبراء الاقتصاد الكلاسيكيون الجدد في الخطأ عندما لم يدركوا أن الرأسمالية نظام اقتصادي اجتماعي، وأن المؤسسات تشكل جزءاً أساسياً منه، والواقع أن الأزمة المالية الأخيرة أصبحت أشد وطأة بسبب الإخفاقات المؤسسية العميقة، مثل السماح للبنوك بمستويات مرتفعة من الروافع المالية.

وقد أظهرت البحوث التجريبية أن أربع مجموعات من المؤسسات تؤثر بشكل كبير في أداء الشركات، وبالتالي في النمو الاقتصادي لأي بلد، وتضم هذه المجموعات المؤسسات التي تقوم عليها الأسواق المالية وأسواق العمالة، وترتيبات إدارة الشركات، وأنظمة التعليم والتدريب، ونظم الإبداع الوطنية (الشبكة التي تتألف من المؤسسات العامة والخاصة التي تبدأ التكنولوجيات الجديدة وتنشرها).

ويتلخص الاعتقاد المحدد الثاني في الفكر التقدمي في حقيقة مفادها أن المؤسسات لا تتطور تلقائياً كما يتصور الليبراليون الجدد. إذ يتعين على الدولة أن تشارك في تصميمها وإصلاحها، وفي حالة المؤسسات التي تقوم عليها الأسواق المالية وأسواق العمل، وكذلك إدارة الشركات، ينبغي للدولة أن تتوسط في التوفيق بين المصالح المتضاربة، وعلى نحو مماثل، تُعد أنظمة التعليم والتدريب والإبداع الوطني إلى حد كبير من السلع العامة، وبالتالي لابد أن تتولى الدولة تقديمها.

ولابد أن يكون من الواضح أن دور الدولة، الذي أصفه هنا، دور تمكيني أو داعم للسوق، وهو ليس دور القيادة والتحكم الذي يروج له الاشتراكيون التقليديون أو دور الحد الأدنى الذي يهيم في عشقه الليبراليون الجدد.

ويرفض الاعتقاد المحدد الثالث في الفكر التقدمي وجهة نظر الليبراليين الجدد القائلة إن تقييم الأداء الاقتصادي لأي بلد لابد أن يتم فقط من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي والحرية. فإذا كان المرء مهتماً برفاهية المجتمع، فمن المستحيل أن يزعم أن الدولة الغنية التي يملك فيها أعلى 1% دخلاً أغلب الثروة تقدم أداءً أفضل من الدولة الأقل ثراءً بعض الشيء ولكن رخاءها أوسع توزيعاً ومشاركة.

وعلاوة على ذلك فإن الإنصاف مقياس أفضل من المساواة للعدالة الاجتماعية، وهذا لأنه من الصعب أن نبتكر سياسات عملية وفعّالة لتحقيق المساواة في اقتصاد السوق. وهناك فضلاً عن ذلك علاقة تبادلية حقيقية بين المساواة والنمو الاقتصادي، والمساواة ليست سياسة شعبية حتى بالنسبة إلى العديد من الأشخاص من ذوي الدخل المنخفض. ومن واقع تجربتي فإن النقابات العمالية تبدي اهتماماً أكبر بالفوارق في الأجور مقارنة باهتمامها بالسياسة البسيطة المتمثلة بحصول الجميع على أجور متساوية.

هذه هي المبادئ الأساسية التي أعتقد أن الاقتصاد السياسي التقدمي الجديد لابد أن يتبناها، وأنا أعتقد أيضاً أن البلدان الغربية التي لا تتبنى هذا الإطار، وتتشبث بدلاً منه بالاقتصاد السياسي الليبرالي الجديد، سوف تجد صعوبة متزايدة في تعزيز الإبداع والنمو.

ولن تتمكن الاقتصادات الغربية في الاقتصاد العالمي الجديد الذي يعج بالعمالة الرخيصة من المنافسة في "السباق إلى القاع"، مع الشركات الساعية دوماً إلى الحصول على أرخص العمالة والأراضي ورؤوس الأموال، ومع الحكومات الساعية إلى اجتذاب كل هذا بإلغاء القواعد التنظيمية وتقليص الفوائد الاجتماعية.

إن الطريقة الوحيدة التي قد تتمكن بها الاقتصادات الغربية من المنافسة وتحسين مستويات المعيشة لديها تتلخص في حرصها على اعتبار نفسها مشاركة في سباق إلى القمة، وهذا يعني أن الشركات لابد أن تحسن من قيمتها المضافة من خلال الإبداع في الصناعات القائمة وتنمية القدرة على المنافسة في صناعات جديدة وأكثر تطورا، حيث القيمة المضافة أعلى في العموم.

ولن تتمكن الشركات من تحقيق هذه الغايات إلا إذا تخلت الحكومات عن الاعتقاد بأنها لا ينبغي لها أن تلعب أي دور في الاقتصاد، والواقع أن الدولة تستطيع أن تلعب دوراً أساسياً في توفير الظروف الكفيلة بتمكين الشركات الديناميكية النشطة من الإبداع والنمو.

* عضو مجلس اللوردات البريطاني، ووزير العلوم والإبداع في الفترة 1998-2006. وهو مؤلف كتاب "رأسمالية تقدمية: كيف نحقق النمو الاقتصادي والحرية والعدالة الاجتماعية".
«بروجيكت سنديكيت» بالاتفاق مع «الجريدة»